

المجلد /06/ العدد:02 / ديسمبر (2022)، ص.395/387

بين الثابت والمتغير في تعليم اللغة العربية

Between the constant and variable in teaching Arabic.

أ.د. قاسم قادة

Kada.gacem@yahoo.fr

جامعة ابن خلدون - تيارت -
(الجزائر)

بلقاسمي لخصر*

belgacemi.lakhdar@cuniv-tissemsilt.dz

مخبر الدراسات النحوية واللغوية بين التراث والحداثة تيارت.

جامعة : - تيسمسيلت -
(الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/12/02

تاريخ القبول: 2022/05/25

تاريخ الاستلام: 2022/01/02

ملخص:

للغة العربية وكسائر اللغات ثوابت وأصول تقوم وترتكز عليها، استنبطها علماء اللغة والنحاة الأوائل من خلال استقراء للمدونة اللغوية العربية، وهذه الثوابت يجمعها نظام لغوي شامل، تندرج تحته أنظمة لغوية فرعية تشمل المستويات اللغوية المعروفة صوتا، وصرفا، ونحوا، ودلالة، وفي مقابل هذه الثوابت اللغوية متغيرات لغوية يفرضها واقع الاستعمال وتدعو إليها الضرورة.

في هذا المقال سنحاول استجلاء هذه الثوابت والمتغيرات اللغوية، قاصدين التأكيد على ضرورة التمييز بين ما هو ثابت في النظام اللغوي العربي، وما هو متغير فيه، وأثر ذلك في الحقل التعليمي لها.
كلمات مفتاحية: اللغة العربية؛ الثوابت اللغوية؛ المتغيرات اللغوية؛ تعليمية اللغة العربية.

Abstract:

The Arabic language, like all other languages, has constants and origins that it relies on, which were deduced by linguists and early grammarians through an extrapolation of the Arabic language corpus. These constants are under a comprehensive linguistic system, under which fall the linguistic subsystems that include linguistic levels,

In this article, I will attempt to analyze these constants and linguistic variables, with the intent of emphasizing the need to distinguish between what is fixed in the Arabic linguistic system, and what is variable in it. and the impact on its educational field..

Keywords: the Arabic language ; the linguistic constants ; the linguistic variables ; didactics of Arabic language.

- مقدمة :

لكل لغة نظام يحكمها يحدد معالمها ويضبط قواعدها وأصولها وفروعها، ويرسم ثوابتها ويوجه متغيراتها، حيث أن الظاهرة اللغوية تتحكم فيها معطيات داخلية وأخرى خارجية، تؤثر في بنيتها وتركيبها، مما يجعلها تخضع لقواعد الثبات والتأصيل كما تخضع لسنن التغير والتطور، وعملية تعليم وتعلم اللغات تتحكم فيها جملة من القوانين منها قانون الثبات والتغير.

واللغة العربية كسائر اللغات تواجهها ثوابت لغوية، لا يمكن أن تتغير، وهي بمثابة قوانين وأصول قارة، وهذه الثوابت تقوم على أساس التقسيم والتجريد والتبويب والتفصيل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الاسمية والفعلية والحرفية والفاعلية والمفعولية والبناء والإعراب والرفع والنصب والجر وغيرها، وتدور حول هذه الثوابت متغيرات لفظية تخضع لقوانين اللغة وقواعد الاستعمال، كما تنازعها جوانب التغيير والتطور مسايرة للواقع ومجاراة للعصر.

تأسيساً على هذا، فما هي ثوابت وأصول اللغة العربية؟ وما هي متغيراتها؟
هذه التساؤلات وغيرها هي مناط بحثنا في هذا المقال، والذي سنحاول من خلاله تتبع المسار التاريخي للغة العربية، ومعرفة ثوابتها وأصولها التي بنيت عليها.

إن التمييز بين ما هو ثابت في أنظمة اللغة وأصولها، وبين ما هو متغير متطور متجدد فيها يدفعنا إلى ضرورة التفكير الملمح في كليات تعلم وتعلم اللغة، وفق معطى الثابت والمتغير، فتكون الأصول والثوابت بمثابة أسس واقية وحامية لها وضامنة لبقاء نظامها العام الذي تسيير وفقه، أما المتغيرات فهي مستجدات طارئة يفرضها الاستعمال والتطور اللغوي ومتطلبات الراهن الحضاري.

1_ الثوابت اللغوية

لكل نظام لغوي ثوابت لغوية يقوم ويرتكز عليها، " والثابت في اللغة هو كل مظهر من مظاهرها شاع في الاستعمال وتواتر، ولم يمل عنه المنشؤون، ولا خطأه القراء، ولم يداخله تغيير ولا تحريف منذ استعماله الأول إلى وضع اللغة الراهن، فأصبح من مظاهر اللغة المميزة وبناء قواعدها الثابتة و من علامات نظامها المحكم،" (1) وقد أشار البحث في المجال إلى النظام اللغوي العربي باعتباره ثابتاً من ثوابت اللغة، " واللسان العربي نظام عام؛ لأنه لسان علمي، وهذا هو المحور الثابت فيه، و من ثم، فهو ثقافة، وهذا هو المحور المتغير فيه حسب المعطيات الزمانية والمكانية." (2)
إن هذا النظام اللغوي العام الذي تقوم عليه اللغة متفرع إلى أنظمة فرعية تشمل مختلف جوانب اللغة من صوت لغوي وصرف ونحو ومعجم ودلالة وغيرها، واللغة العربية كغيرها من اللغات تشتمل على هذه الأنظمة، التي درسها علماء اللغة والنحاة الأوائل، وفق منهج علمي صارم، ثم استخلصوا قواعدها وأسسها التي ترتكز عليها.

لقد سعى علماء اللغة الأوائل إلى جمع المادة اللغوية النقية من أفواه فصحاء العرب ممن وثقوا في فصاحتهم، من خلال عملية استقرائية شملت العديد من القبائل، عن طريق آية السماع الذي يقول عنه الإمام السيوطي: " بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله، وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة، بكثرة المولدين." (3)

وقد ذكر الفارابي أسماء القبائل التي نقلت عنها اللغة العربية "...فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضرة، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم و من أشدهم توحشاً و جفاءً و أبعدهم إذعائاً و انقياداً، وهم قيس و تميم و أسد و طيء، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب،" (4) وإذا كانت هذه القبائل تمثل أغلب ما نقل وجمع من مسموع اللغة، فهذا لا يعدم وجود قبائل أخرى اتسمت بالفصح من القول، وكان لبعضها نصيب مما جمع من مادة لغوية، وبعد ما تحصل اللغويون على هذه المدونة العظيمة، شرع علماء اللغة والنحاة في مرحلة التفصيل والتجريد.

ونظام اللغة العربية كما هو معلوم، يقوم على ثوابت جزدها علماء اللغة، بعد استقراء كلام العرب؛ " لأن التجريد من لوازم التنظير والتفصيل للظاهرة اللغوية، صوتاً، أو صرفاً، أو تركيباً" (5) وبذلك توصلوا إلى تحديد وضبط مجربات اللسان العربي، الذي يضم طائفة من المرفوعات وأخرى من المنصوبات وثالثة من المجرورات، ورتبها في قوالب خاصة بالمعاني، كالفعلية والاسمية والفاعلية والمفعولية وغيرها، وقوالب أخرى خاصة بالمباني كالبناء والإعراب والرفع والنصب والجر، ومن الأمثلة على ذلك: "قرأ الولد سورة من القرآن قراءةً جيّدة." من التحليل اللغوي يتضح لنا أن الفعل قرأ وهو متغير لغوي يحيل إلى ثابت لغوي وهو معنى الفعلية، كما يفيد بناؤه على الفتح إلى ثابت لغوي، هو البناء، أما لفظ الولد، وهو كذلك متغير لغوي، يحيل ضمناً إلى ثابت لغوي هو معنى الفاعلية حيث تبرز خاصية الرفع، والتي يعبر عنها هنا بالضمة، أما لفظ سورة، وهي متغير لغوي فيحيل إلى ثابت لغوي هو معنى المفعولية، حيث أنها مفعول به منصوب، وكذلك من القرآن فهي تدل على متغير لغوي يضم ثابته لغويًا هو الجر وما تعلق به، أما قراءة فهي كذلك متغير لغوي يشير إلى ثابت لغوي هو المفعول به المطلق، وجيدة متغير لغوي يحيل إلى ثابت لغوي هو النعت.

ندرك من هذا التحليل اللغوي لهذه الجملة أن النظام اللغوي العربي مبني على متغيرات لغوية، هي مختلف الألفاظ التي يستعملها العربي في كلامه وينظمها من خلال التراكيب اللغوية، فتحيل إلى ثوابت لغوية هي أسس وقواعد اللغة التي بنيت عليها، وهي تجريدات توصل إليها علماء اللغة بعد أن أخضعوا اللغة للاستقراء والتحليل.

في هذا المقام يشير الإمام العكبري إلى خاصية الفاعلية والمفعولية في النظام اللغوي التي "تدرك بالمعنى، ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب، ومعانيها مدركة، وإنما أعرب العرب الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون؛ لأن الحرف يقطع عن حركته، فيشق على اللسان،" (٨) وفي مجال تصنيف الكلم العربي واندراجه تحت القسمة الثلاثية "سعوا إلى صوغ قواعد نحوية بعد أن قاموا بعملية التصنيف؛ لأن مفردات اللغة العربية تقوم على خاصية التشابه والاختلاف فما تشابه منها أدرج تحت صنف واحد." (٩)

لقد أشار دي سوسير من خلال دراسته للعلامة اللسانية وقيمتها إلى تلك العلاقات القائمة بينها وبين العلامات الأخرى بالاستناد إلى خاصية التشابه والاختلاف والتقابل والتمايز، وهي من الآليات التي يقوم عليها النظام اللغوي، (٨) فكان من نتائج هذا التصنيف ظهور القسمة الثلاثية، وهي: قسم الأسماء، وقسم الأفعال، وقسم الحروف (المراد حروف المعاني) يقول سيوييه: فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل. (٩) يمثل سيوييه لهذه الأقسام: فالاسم: رجل، وفرس، وحائط. والفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. أما الحرف ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة ونحوها. (١٠)

لقد راعى النحاة عند تقسيمهم للكلم العربي معيارين أساسيين هما: معيار استقلالية المعنى، ومعيار الزمن، وبذلك تكون الأفعال كلمات ذات معانٍ ومقرونة بالزمن، أما الأسماء فهي ذات معانٍ، لكنها خلو من الزمن، في حين تكون حروف المعاني بدون معانٍ مستقلة بذاتها وإنما معانيها في غيرها، وهي خالية من الخاصية الزمنية. ولا شك أن الأسماء أكثر الألفاظ وروداً في الكلم العربي، إذ لا تخلو جملة عربية منها، سواء كانت فعلية أو اسمية، والحروف أقل عدداً واستخداماً، فحروف المعاني لا تتجاوز ثمانين حرفاً في اللغة العربية (١١). أما صاحب رصف المباني في شرح حروف المعاني، فقد ذكر بأن عدد حروف المعاني، خمسة وتسعون حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنتان وثمانون مركبة، (١٢) وقد فصل القول في مسألة حروف المعاني بما فيه الكفاية، لمن رام البحث عن هذه الحروف وما يتعلق بها.

إذا كان هذا التقسيم الثلاثي للكلم العربي قد حقق شبه إجماع لدى متقدمي نحاة العربية، فإنه محل خلاف لدى متأخريهم الذين لم يقتنع بعضهم بفكرة التقسيم الثلاثي للكلم والتي حسبهم قد طرحت الكثير من الإشكالات في مجال التصنيف كمشكل أسماء الأفعال والضمائر والحوالف والصفات، ونذكر هنا ما طرحه الدكتور تمام حسان من تقسيم سباعي للكلم العربي.

وبعد تمام عملية تصنيف الكلم العربي، جاءت مرحلة التجريد، التي تقوم على قاعدة الأكثر الأعم، حيث تم بناء الأبواب والأنظمة النحوية، (١٣) ولا شك أن عملية تصنيف الكلم العربي جاءت بعد محمود مضمينة قام بها علماء اللغة من خلال عملية استقراء واسعة، شملت مختلف جوانب عناصر الاحتجاج اللغوي من قرآن كريم وحديث نبوي شريف، وشعر جاهلي إضافة إلى المسموع اللغوي من القبائل العربية ذات الفصاحة والسليقة العربية النقية. لتليها بعد ذلك عملية التعييد والضبط اللغوي وفق خاصية التجريد.

لقد كان من نتائج بحثهم هذا أن أدركوا أن اللغة ثوابتاً وأصولاً تبنى عليها، وهي تلك القوانين التي تسيّر عليها وتضبط أظلتها، كما أن لها متغيرات يفرضها الواقع اللغوي والاجتماعي وتفرضها مقتضيات الاستعمال. ولا شك أن الثوابت اللغوية تشمل كل جوانب اللغة، صوتاً و صرفاً وتركيباً ودلالة.

أ – الثوابت الصوتية

لكل لغة نظام صوتي تتألف منه الكلمات والجمل في التراكيب، وقد أولى علماء اللغة العربية الدراسة الصوتية عناية بالغة وكان لهم السبق في كثير من المسائل والقضايا الصوتية التي عرفها الدرس اللساني الحديث، فقد وصفوا أصوات لغتهم وصفاً دقيقاً وتبعوا مجارح هذه الأصوات، فانتسبت دراستهم هذه بالعلمية، وكانت الغاية الدافعة لهذه الدراسة، خدمة كتاب الله وحفظ اللسان العربي من اللحن والانحراف.

قسم سيبويه أصوات اللغة العربية إلى أصول وفروع فقال: "أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وتكون خمسة وثلاثون حرفاً معروفاً هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي النون الخفيفة والهمزة التي بين بين والألف الخ...تمل إمالة شديدة والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي وألف التسخيم." (14)

وفي مجال التفريق بين الحروف الأصول والحروف الفروع توصل النحاة إلى أصل الحرف الثابت بفكرة ذوق الحرف كما حددها الخليل وسيبويه، وهذا أثناء تشكيل الحرف بالسكون ثم نطقه بعد همزة مكسورة، حينها يتبين مخرج الحرف وصفته الذي هو الأصل، وما عدا هذا المخرج فهو عدول عن الأصل، بمعنى أن للحرف عدة كيفيات في نطقه، مثال ذلك حرف النون فأصله بأنه حرف لثوي أنفي مجهور مرقق فهذا وصف لأصله، لكن قد يعدل عنه إلى غيره حسب موقعه في الكلم مثل: ينبت تنطق النون بالشفيتين، من رأى تنطق النون مكررة، ينقل تنطق النون مفخمة في اللمهة، يقول تمام حسنان: كل ذلك فروع للنون، وكله عدول عن الأصل بحسب الموقع. (15)

وقد أشار الأستاذ الكرمل إلى ثنائية الأصل اللغوي بقوله: "أول ما وضعت عليه أصول هذه اللغة كان يتقوم من حرفين، ثم كسع بحرف ثالث للثبوت من تحقيق لفظ الحرف الثاني من الكلمة، ومنذ ذالك الحين، بنيت كل لفظة عربية على ثلاثة أحرف، وأصبحت لها كالأثافي، وعليه أحكم وضع أصولها، وما زيد على ذلك القدر من الأحرف، ألحق بها لغايات شتى." (16)

وفي مجال تأثير الأصوات في بعضها البعض وتأثرها ببعضها البعض، يقول الباحث غانم قدوري الحمد: "ومن الحقائق العلمية والقوانين الصوتية التي أدركها علماء العربية والتجويد وأكدتها الدراسات الصوتية الحديثة، أن الأصوات إذا تجاوزت في السلسلة الكلامية يؤثر بعضها في بعض، ويتوقف مقدار ذلك التأثير ونوعه على العلاقة بين الصوتين المتجاورين، وكلما تدانت الأصوات في المخارج وتقاربت في الصفات ازداد ذلك التأثير." (17)

في مجال إبراز الغاية من التأثير والتأثر الصوتي الناجم عن تجاوز الأصوات بعضها ببعض في السلسلة الكلامية، يقول أيضاً: "إن تآثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاوز في الكلام يهدف إلى تحقيق أمرين، الأول السهولة في النطق عن طريق التقريب بين الأصوات المتجاورة، والآخر الاقتصاد في المجهود عن طريق اختصار حركات النطق" (18).

لا شك أن الكثير من الظواهر الصوتية والصرفية في اللغة العربية كالإدغام والإقلاب والإظهار والإخفاء والمائلة الصوتية والإبدال وغيرها، إنما كانت الغاية منها تحقيق أمرين أساسيين هما: تبسير النطق والتلفظ، وبذل جهد أقل أثناء الكلام، أو ما يعبر عنه بالاقصاء اللغوي. وإلى مثل هذا أشار ابن جني حيث ذكر أن نطق العرب اتخذ لنفسه أيسر السبل إذ يهرب من الثقل إلى الخفة، حتى أن جميع علل النحوين موافقة للطباع، ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب، إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به." (19)

مثل هذا يدل على أن علماء اللغة العرب كانوا على علم ودراية بالدور الوظيفي الذي يؤديه الصوت اللغوي في السلسلة الكلامية، وهذا ما تفتضت إليه الدراسات الصوتية الحديثة في ما يعرف بالصوتيات الوظيفية، والأمر على عكسه بالنسبة للدراسات اللغوية الغربية التي لم تكن تعنى بالجانب الوظيفي للأصوات قبل بروز الدراسات اللسانية الحديثة بعد ثورة دي سوسير على الدرس اللغوي القديم، و إلى هذا يشير اللساني جاكسون حيث يقول: "إن الأصوات اللغوية - في الحقيقة - دوال طرحت جانباً بتمعد، لأن هؤلاء اللغويين لم يكونوا يعنون - مطلقاً - بالوظيفة اللغوية للأصوات، بل كانوا يعنون بالأصوات في حد ذاتها فقط - بلحمها ودعماً - من دون الأخذ بنظر الاعتبار الدور الذي تلعبه في اللغة" (20).

وفي السياق نفسه يشير جاكسون إلى تلك الخاصية التي تمتلكها الأصوات اللغوية في التمييز بين الكلمات، وهذه الخاصية أي قدرة الأصوات اللغوية على التفريق والتمييز بين الألفاظ قد تفتضن إليها علماء العربية قديماً فهذا ابن جني يؤكد في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) " أن مقابلة الألفاظ بما يشكل أصواتها من الأحداث باب عظيم واسع، ونهج مثلث عند عارفيه مأموم. وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر بها عنها، فيعدلونها ويحتدون بها عليها، وذلك أكثر مما قدره، وأضعاف ما نستشعره" (21) ويدلل ابن جني على رأيه هذا بالعديد من الأمثلة نذكر منها، خضم وقضم، فالخضم للاكل الرطب، كالبلطخ، والقضم للصلب اليباس. وإلى مثل هذا أشار إمَام

النحاة سيوبيه (ت 180 هـ)، حيث يقول عن المصادر التي جاءت على (الفعالن): أنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النقران، والغليان، والغثيان. فقالوا بتوالي حركات المثالي تحركات الأفعال.⁽²²⁾ وقد كانت لابن فارس في معجمه مقاييس اللغة إشارات لكل مادة وما يتعلق بها من المزاي والخصائص، ولم يذكر مادة واحدة، إلا أنه عليها على أنها تفيد كذا وكذا، ففي تركيب (د ل ك) ، وبعد ما ذكر كل الألفاظ المشتقة منها يقول: " إن لله في كل شيء سر ولطيفة، وقد تأملت هذا الباب، من أوله إلى آخره ، فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام، إلا وهي تدل على حركة ومجيء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان."⁽²³⁾

إن ترتيب الأصوات في الكلمات العربية، قد كان مبنياً على أسس ومبادئ يفرضها واقع اللغة وخصوصيات العربية، "والكلمة العربية انصفت بالتكافؤ والانسجام بين أجزائها في الحركات والأصوات، ومن أجل ذلك يؤتى بالهمزة التي يستعان بها على النطق بالساكن، مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة، إذا كان الحرف الذي يلي الساكن مضموماً، مثل أَسْتَنْصِر، ليتأهل الصوت ويكون العمل فيها على وجه واحد."⁽²⁴⁾

مما يراخ البحث في المجال أن " الوظيفة التمييزية، أي قابلية الأصوات على تمييز الكلمات طبقاً لمعانيها: هي الوظيفة الأكثر أهمية، ومع أننا نعني بتعدد الوظائف اللغوية للأصوات، يجب أن نتأمل أولاً وظيفتها التمييزية، ' (25). ولا شك أن اختلاف الأصوات داخل الكلمة دليل قاطع على ما تحمله هذه الأصوات من وظائف تمييزية، تأهلها لأن تكون سبباً كافياً في التمييز بين الوحدات اللغوية من جهة وبين المعاني المتعددة التي توحى بها الكلمات من جهة أخرى، سواء كانت معزولة أو ضمن التركيب اللغوي.

وما يستوجب التأكيد عليه في عملية تعليمية الأصوات اللغوية العربية للمتعلمين، ضرورة التفريق بين الحروف الأصول والحروف الفروع، بمعنى أن للحرف عدة كفاءات نطقية يفرضها واقع الاستعمال اللغوي، لأن المتعلم لا يفرق بين الأصل الثابت للحرف اللغوي، وتأدياته النطقية المختلفة " وربما لا يكون من المتكلمين من يدرك بلا إرشاد أن اللام في طلب من الناحية الصوتية غير اللام في ثلاثته، وأن التاء في يتعلم غير التاء في يتصرف، لأن من عادته أن يعامل الصوتين في كل حالة معاملة الحرف الواحد."⁽²⁶⁾

ب _ الثوابت الصرفية

الصرف هو علم يدرس بناء الكلمة والأحوال التي تطرأ على هذا البناء إذن فهو ذلك العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية العربية، وأحوال هذه الأبنية التي ليست بإعراب ولا بناء.⁽²⁷⁾ ويهدف هذا العلم إلى الوقوف على أصول الكلام، وأساس الألفاظ من حيث الصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، والوزن والاشتقاق.⁽²⁸⁾

ومن مصطلحات علم الصرف البنية وهي الهيئة التي تكون عليها الكلمة، فلكل لفظ في اللغة بناء لغوي يتألف من أصوات لغوية مجتمعة بكيفية معينة، أما الصيغة الصرفية فهي مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية، ليدلوا بها على معان معينة ومحددة، في حين أن الميزان الصرفي، هو مبنى صرفي يناط به أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية.⁽²⁹⁾ وما سبق ندرك الاختلاف والتمايز بين البنية والصيغة والميزان الصرفي، ذلك أن كل صيغة بنية وليس كل بنية صيغة، "توسل الصرفيون بالأصل والفرع في دراسة الظواهر الصرفية، كظاهرة الاشتقاق، إذ عرّف الرماني الاشتقاق: بأنه اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل"⁽³⁰⁾ وإذا كان التصريف أشرف شطري العربية وأعمقها"⁽³¹⁾ فهذا يستوجب متناً في مجال تعليم الصرف وقواعده ضرورة التفريق بين الصرف كعلم نظري والتصريف كجانب عملي تدريبي، لأن التصريف هو " أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنيه العرب على وزن ما بنته ".⁽³²⁾ كما أشار إلى ذلك سيوبيه، بمعنى أننا نتعلم كيف نبني كلمة لم تنطق بها العرب على وفق القواعد الموضوعية المستقلة من أبنية العرب التي نطقوا بها "⁽³³⁾ وبذلك يتمكن المتعلم من توظيف آلية التصريف أثناء تأديته للكلام، وهذا ما يحقق دينامية اللغة وقدرتها على تلبية متطلبات الاستعمال اللفظي .

ج - الثوابت النحوية

اللغة العربية لغة إعراب، والإعراب هو الإبانة عن المعاني المراد التعبير عنها، ولا يظهر الإعراب إلا من خلال التركيب اللغوي، لذا كان اهتمام النحاة بالتركيب اللغوية، المحققة للمعاني المرادة، فقاموا بعملية التجريد اللغوي، لمعرفة الوظائف التي تؤديها المفردات اللغوية، في التركيب اللغوية، فقسموا الكلم العربي تقسماً ثلاثياً معروفاً، يجمع بين الاسمية والفعلية والحرفية، وهذه الخصائص التي تحملها المفردات اللغوية خصائص ثابتة وقارة، فالاسم يبقى اسماً مهما تغير موقعه

في الجملة، وكذلك الفعل يبقى فعلاً أيما كان موقعه في التركيب اللغوي، وكذلك الشأن بالنسبة لحروف المعاني، فهي تحمل خاصية الحرفية، أيما كان موقعها في التركيب اللغوي، وتبقى معانيها في غيرها من أنواع الكلم . وتتعدد وظائف الاسم بين الابتداء والفاعلية والمفعولية وغيرها من الحالات، وكذلك الأمر بالنسبة للفعل، فقد يمثل دلالة الماضي أو دلالة الحاضر أو المستقبل .

إن ما يستلزم معرفته و ضبط أسسه، في مجال تعليمية النحو العربي " أن الهدف من تدريس النحو ليس تحفيظ الطالب مجموعة من القواعد المجردة والتراكيب المنفردة، وإنما مساعدته على فهم التعبير الجيد وتذوقه، وتدريبه على إنتاجه صحيحاً بعد ذلك." (34). ولا يتأتى ذلك إلا إذا أدرك المتعلم الخصائص الثابتة للنظام اللغوي، وفي مقدمتها خاصية الإعراب، " فلو قال قائل (ما أحسن زيد بالتسكين)، ولم يبين الإعراب في ذلك، لما عرفنا غرضه منه، إذ يحتمل أن يريد التعجب من حسنه، أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد نفي الإحسان عنه، ولو بين الإعراب... علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه... فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو، إذ كان ضابطاً لمعاني الكلام حافظاً لها من الاختلاف." (35)، ولا يكون تعلم النحو للناشئة، إلا بالقدر المحقق لاستقامة اللسان من الزلل والقلم من الخطأ.

د - الثوابت الدلالية

لكل مفردة في اللغة دلالة معنوية أصلية ثابتة بأصل الوضع، يدل عليها جذر الكلمة، أو صيغتها، وبفعل الحركات والصوائت التي تدخل على هذا الجذر تنفرع معان متعددة، تعود كلها إلى معنى أصلي ثابت تحمله أصول الكلمة القارة. والعديد من الألفاظ اللغوية تحمل دلالات متعددة بفعل الاستعمال المجازي لهذه الألفاظ، أو بفعل التنوع الجغرافي والمكاني، ويعد السياق اللغوي وغير اللغوي محددًا أساسياً للمعنى المراد من التعبير . ولا يكون الكلام مستقيماً ولا مفيداً إلا إذا انتظم وفق نظام اللغة في مختلف مستوياته الصوتية الصرفية والتركيبية والدلالية، " لقد عقد سيبويه لاستقامة الكلام وشروطه في إفادة المعنى باباً، حيث أن الكلام عنده: مستقيم حسن - محال - مستقيم قبيح - مستقيم كذب - محال كذب. ولا يكون الكلام مستقيماً حسناً إلا إذا تحقق شرط الاستقامة النحوية والدلالية." (36) فالغاية من الكلام هي تحقيق المعاني والدلالات على وجه صحيح وفق نظام اللغة العربية، لأن من الكلام ما يكون على صحة من حيث الاستقامة النحوية، لكنه غير مفيد ولا يحقق أي معنى، وليست له أية دلالة، وهذا ما عبر عنه سيبويه بالمستقيم الكذب.

لا شك أن الغاية من الكلام إنما هي تحقيق معان كامنة في الذهن، ومن هنا كان للدرس الدلالي حضور مؤسس في الدرس اللغوي العربي، وفي مجال تعليم اللغة لا يمكن أن يغيب عن ذهن المعلم والمتعلم، مستويات الدلالة صوتاً و صرفاً ونحوً وسياقاً لغوياً أو غير لغوي، وهناك ألفاظ يجري استعمالها بمعان مختلفة، " حيث شيع استعمال اللفظ في أكثر من معنى داخل السياقات التي يرد بها، حيث يتردد اللفظ بصورة شائعة وملحوظة في معان مختلفة." (37)، مما يستوجب على معلم العربية تجنب توظيف الشاذ والغريب من اللغة والتركيز على الشائع المستعمل.

2 - المتغيرات اللغوية

تطرقنا في ما سبق إلى تلك الثوابت والأصول التي يقوم ويرتكز عليها النظام اللغوي العربي، و بمقابل هذه الثوابت اللغوية متغيرات لغوية، يفرضها واقع الاستعمال ومتطلبات الحاجة والضرورة، ومن هذه المتغيرات اللغوية المفردات المعجمية، فلكل زمان ولكل مكان مفردات وألفاظ يفرضها الواقع وتدعو إليها الحاجة، لذا كانت المفردات اللغوية من متغيرات اللغة، فالمعجم اللغوي العربي في العصر الجاهلي وما تلاه من العصور كان يوظف ألفاظاً لغوية لم يعد لها في الاستعمال اليومي وجود، إلا في بطون المعاجم اللغوية، فكلمات مثل التنتل والأثافي وغيرها من الألفاظ كانت مستعملة في تلك البيئة البدوية العربية، أما اليوم فقد استحدثت ألفاظ وكلمات متعددة لم تكن معروفة في ما مضى، إضافة إلى ذلك فقد تغيرت مدلولات كثير من الكلمات العربية التي كانت في القديم لها معان خاصة، كلفظ السيارة التي لم تكن تعني بمفهومها ما تعنيه هذه اللفظة في راهن زماننا. وقد آلفت في المعجمية اللغوية عديد المصنفات منذ بداية التقعيد اللغوي حتى اليوم، وشملت مختلف الجوانب والقضايا المرتبطة بالألفاظ، سواء من حيث علاقتها ببعضها أو علاقة الألفاظ بالمعاني أو علاقة اللفظ بالاستعمال. (38)

- خاتمة:

اللغة العربية كغيرها من اللغات البشرية تشتمل على ثوابت لغوية تجمع بين الثوابت الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وهذا لا يتعارض مع خصوصية نظامها بما يميزها عن غيرها من اللغات. لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نجلي تلك الخصائص المميزة للغة العربية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

- اللغة نظام عام تنضوي تحته أنظمة فرعية تشمل مختلف المستويات اللغوية.
- اللغة العربية ثوابت وأصول قارة، كانت مناط التقعيد والتجريد
- إنها تصلح لأن تكون لغة كونية لما لها من خصائص فارقة كالبعد التاريخي والإيجاز، وقدرة على التوليد والاشتقاق والتصريف، وأنها لغة القرآن، وأتباعها في تزايد.
- لها نظام صوتي يشمل كل مدارج الجهاز الصوتي، وتفردها بأصوات خاصة كهصوت الضاد مثلاً.
- إن تعلمها وتعلمها حتمية حضارية وثقافية وتاريخية، وإثبات للوجود والهوية.

وَمَا يَكُنْ اقْتِرَاحُهُ:

- تحديث برامج ومضامين تعليم اللغة العربية، مع ضرورة التفريق بين ما هو ثابت وقار، وما هو متغير يخضع لسنن التطور.
- إتباع الطريقة التكاملية في تعليمية اللغة العربية و الانطلاق من نصوص نموذجية مختارة بدقة وعناية (دمج كل المستويات اللغوية أثناء عملية التعليم)
- تفعيل القرارات والقوانين الخاصة بإجبارية استعمال اللغة العربية على مختلف المستويات.
- إتباع أحدث الطرق والوسائل في تعليم اللغة العربية والاستفادة من نتائج مختلف العلوم والتكنولوجيا
- تكوين الإطار البشري المؤهل لتعليم اللغة العربية في مختلف المستويات
- إنشاء مرصد لغوي عربي مشترك يضم مختلف الجماع اللغوية والمؤسسات المعنية باللغة العربية بحثًا ودراسةً، وتوحيد الجهود المبذولة لتطوير العربية في مختلف المجالات.
- إيجاد بيئات وحمات لغوية مصطنعة، خاصة باللغة العربية لتسهيل اكتسابها.

- قائمة الإحالات:

- 1- مُجَدَّ الهادي الطرابلسي، دور الأسلوبية التطبيقية في وصف نظام اللغة، ملتقى، دور التعريب في تطوير اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، 1984م، ص: 108.
- 02- سامر إسلامبولي، علمية اللسان العربي وعالميته، دار العزب، دمشق، سوريا، ط2018، 1 م ص: 21.
- 03- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبط، عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2 2006م، ص: 39.
- 04- الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص: 147.
- 05- معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2019 م، ص: 16.
- 06- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 2008 م ص: 73.
- 07- تمام حستان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، ص: 54.
- 08- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، جمعية الأدب للأستاذة الباحثين، دار القصة، الجزائر، 2001م، ص: 65.
- 9- سيبويه، الكتاب، المجلد1، تحقيق، كاظم البكاء، منشورات، زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط2015، 1م، ص: 53.
- 10- المرجع نفسه، ص: 54.
- 11- عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1994م، ص: 19.
- 12- المالتى أحمد بن عبد النور، رصف المباني، تحقيق، أحمد مُجَدَّ الحزاط، مطبوعات جمع اللغة العربية، سوريا، ص: 04.
- 13- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، ص: 54.
- 14- حسن خميس الملمخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص: 18.
- 15- تمام حسان، الأصول، ص: 109. مرجع سابق.

- 16- أنستاس ماري الكرمل، نشوء اللغة العربية ونموها وكتالها، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر، 1938م، ص: 137 .
- 17- غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، السعودية، 2015م، ص: 105 .
- 18- المرجع نفسه، ص: 123 .
- 19- عفاف محمد فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، جامعة اليرموك، الأردن، 2015م، ص: 03
- 20- رومان جاكسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، تر، حسن كاظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط، 1994م، ص: 33 .
- 21- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ج 2، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط، 1978م، ص: 152 وما بعدها .
- 22- نفسه، ص: 152 .
- 23- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1399هـ 1979م، ج 2، ص: 298 .
- 24- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3، 1983م، ص: 39 .
- 25- رومان جاكسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، ص: 58. مرجع سابق .
- (26) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990م، ص: 66 .
- 27- حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصرف، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص: 06 .
- 28- المرجع نفسه، ص: 06 .
- 29- عبد الحميد أحمد يوسف هندواي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2002، ص: 26 .
- 30- حسن خميس المخ، نظرية الأصل والفرع، ص: 20، مرجع سابق .
- (31) ابن عصفور الإشبيلي، المتع الكبير في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط، 1، ص: 31 .
- (32) هادي نهر، الصرف الوافي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ط، 1، 2010م، ص: 10 .
- (33) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م، ص: 23
- (34) المرجع في تعلم اللغة العربية، الجزء الأول، القسم الثاني، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 1986م، ص: 641
- (35) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تعليق أحمد الحوفي، القسم الأول، نهضة مصر، ص: 42 .
- 36- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقية في التراث العربي، دار الأمل للنشر، إربد، الأردن، ط، 1، 2007م، ص: 111
- (37) - محمد محمد داود، الدلالة والحركة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002م، ص: 48 .
- 38- فاضل مصطفي الساق، أسقام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م، ص: 8 و9: .

قائمة المصادر والمراجع:

- 01- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 3، 1983م .
- 02- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تعليق أحمد الحوفي، القسم الأول، نهضة مصر، (د.ط).
- 03- ابن جني أبو الفتح، الخصائص، ج 2، تحقيق، محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط، 2، 1978م، ص: 152 وما بعدها .
- 04- ابن فارس أبو الحسين أحمد بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ 1979م، ج 2
- 05- أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، تحقيق عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 2008م .
- 06- أنستاس ماري الكرمل، نشوء اللغة العربية ونموها وكتالها، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر، 1938م .
- 07- ابن عصفور الإشبيلي، المتع الكبير في التصريف، تحقيق، فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، (د.ط.)
- 08- تمام حسان، الأصول، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م .
- 09- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990م .
- 10- حسن خميس المخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط، 1، 2001م .
- 11- حسن رمضان فحلة، بهجة الطرف في فن الصرف، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، (د.ط).
- 12- رومان جاكسون، ست محاضرات في الصوت والمعنى، تر، حسن كاظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط، 1، 1994م .
- 13- سامر إسلامبولي، علمية اللسان العربي وعالميته، دار العزب، دمشق، سوريا، ط، 1، 2018م .
- 14- سيويو، الكتاب، المجلد 1، تحقيق، كاظم البكاء، منشورات، زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط، 1، 2015م .
- 15- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق، عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط، 2، 2006م .
- 16- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصة، الجزائر، 2001م .
- 17- عادل خلف، نحو اللغة العربية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1994م .
- 18- عبد الحميد أحمد يوسف هندواي، الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2002م .
- 19- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م .
- 20- عفاف محمد فالح المقابلة، التعليل في كتاب أسرار العربية عند الأنباري، جامعة اليرموك، الأردن، 2015م .

- 21- غانم قدوري الحمد، أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط2، 2015م.
- 22 - الفارابي أبو نصر، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- 23 - فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1977م.
- 24 - سيبويه، الكتاب، المجلد4، تحقيق، كاظم البكاء، منشورات، زين الحوقية والأديبة، بيروت، لبنان، ط، 2015م
- 25 - الملقى أحمد بن عبد النور، وصف المباني، تحقيق، أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، سوريا، (د.ط.).
- 26- محمد الهادي الطرابلسي، دور الأسلوبية التطبيقية في وصف نظام اللغة، ملتقى، دور التعريب في تطوير اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، 1984م.
- 27 - محمد محمد داود، الدلالة والحركة، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002م.
- 28 - المرجع في تعليم اللغة العربية، الجزء الأول، القسم الثاني، جامعة أم القرى، مكة، السعودية، 1986م .
- 29 - معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة الحرف في التفكير النحوي العربي بين القدماء والمحدثين، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 2019م.
- 30- هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر، إربد، الأردن، ط1، 2007م .
- 31- هادي نهر، الصرف الوافي، عالم الكتب الحديثة ، إربد، الأردن، ط1، 2010م.